

مرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٢بنظام التأمين التكميلي

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦ م،

وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ بشأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوات المسلحة المعدلة له،

[المحامي مسفر عايش](http://mesferlaw.com)



mesferlaw.com

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوات المسلحة المعدلة له،

وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريًا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم،

وبناءً على عرض وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

اصدرنا القانون الآتي نصه:

" مادة (١) "

في تطبيق هذا القانون يقصد:

(١) بالتأمين الأساسي: التأمين المنصوص عليه في كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليهما.

- (٢) بالتأمين التكميلي: التأمين الصادر به هذا القانون .
- (٣) بالمرتب: ما يتقاضاه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصيل - بعد استبعاد المرتب المنصوص عليه في التأمين الأساسي - وعلى الاخص ما يلي :-
- (أ) ما يزيد على الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه .
- (ب) العناصر التي لا تدخل في تعريف المرتب المنصوص عليه في التأمين الأساسي ، والتي يحددها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة ، كما يحدد هذا القرار قواعد حسابها .
- وتعتبر كل من سرائح العمل المشار اليها في الجدول رقم (١) المرافق في حكم المرتب .
- ويكون الحد الأقصى للمرتب في التأمين التكميلي (ـ/١٠٠٠ د.ك) شهرياً ، ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الادارة تعديل هذا الحد .
- (٤) بالمؤمن عليه : كل من يخضع لنص المادة (٢) من هذا القانون .
- (٥) بالمعاش التكميلي: المعاش المستحق وفقاً لاحكام هذا القانون .

" مادة (٢) "

تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية :-

- (١) المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يتقاضون مرتبات تخضع للتأمين التكميلي ، ويكون التأمين عليهم الزامياً .
- ويستثنى مما تقدم الفئات المنصوص عليها في (٤،٥،٦) من المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .
- (٢) المؤمن عليهم الخاضعون لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه الذين بلغت سرائح الدخل الشهري لكل منهم الحد الأقصى المنصوص عليه في الجدول رقم (٦) المرافق للقانون المذكور .
- (٣) المؤمن عليهم والمستفيدون الخاضعون للتأمين الأساسي الذين يرغبون زيادة معاشاتهم ، حتى ولو كانوا يخضعون لزامياً لنظام التأمين التكميلي .

ويكون الاشتراك في التأمين التكميلي والاستمرار فيه اختياريا للفئتين (٣،٢) وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

" مادة (٣) "

تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق نظام التأمين التكميلي . ويكون لوزير المالية ومجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه في تطبيق احكام هذا النظام .

المحامي مسفر عايض
مادة (٤)
mesferlaw.com

يضاف الى الصناديق المنشأة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية الدثار اليه صندوق للتأمين التكميلي المنصوص عليه في هذا القانون ، وتتكون موارده من الاموال الآتية :-

- (أ) الاشتراكات الدورية التي تقطع من مرتبات المؤمن عليهم بواقع (٥ ٪) شهريا .
- (ب) الاشتراكات الدورية التي يؤديها أصحاب الاعمال عن المؤمن عليهم العاملين لديهم بواقع (١٠ ٪) من مرتباتهم .
- (ج) الاشتراكات الدورية التي يؤديها المؤمن عليهم المنتفعون بالاشترك الاختباري في نظام التأمين التكميلي ، وذلك بواقع (١٥ ٪) من شريحة الاشتراك التي يختارها المؤمن عليه من الجدول رقم (١) المرافق .
- (د) مقابل ضم الحدد المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .
- (هـ) حصة استثمار أموال الصندوق .
- (و) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

ويخرد حساب خاص ضمن الصندوق ليرادات ومصروفات التأمين بالنسبة للفئتين المنصوص عليهما في (٣،٢) من المادة (٢) من هذا القانون .

ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة . مواعيد واجراءات سداد الاشتراكات والاقساط الدورية وحالات تأجيلها والمبالغ الانصافية المستحقة عن التأخير والتخلف عن السداد وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في التأمين الأساسي وحالات الاعفاء من تلك المبالغ كلها أو بعضها ، وحالات وقف والغاء الاشتراك الاختباري في التأمين التكميلي والشروط والقواعد اللازمة للعودة اليه .

" مادة (٥) "

يجوز بناءً على طلب المؤمن عليه ضم المدد التالية :-

(أ) مدد الخدمة الفعلية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون التي كان المؤمن عليه يخضع خلالها للتأمين الأساسي وذلك بافتراض سريان التأمين التكميلي خلالها .

(ب) المدد الاعتبارية .

(ج) مدد الاشتراك السابقة في التأمين التكميلي التي سبق أن صرف عنها مكافأة تقاعد .

ويكون ضم كل من تلك المدد في الحالات ووفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

" مادة (٦) "

يستحق المعاش التكميلي في الحالات التي يستحق فيها معاش تقاعدي من التأمين الأساسي مهما كانت مدة الاشتراك في التأمين التكميلي ، وكذلك الحال بالنسبة لصرف المعاش .

ويسري حكم الفقرة السابقة في حالة استحقاق معاش مؤقت .

" مادة (٧) "

يسوى المعاش التكميلي وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق وعلى أساس رصيد المؤمن عليه في التأمين التكميلي . ويحدد هذا الرصيد وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق .

ويجوز تعديل المعاملات الواردة في الجدولين المذكورين بما من شأنه زيادة المعاش ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي لصندوق التأمين التكميلي .

" مادة (٨) "

يجوز لصاحب المعاش تأجيل صرف المعاش التكميلي ، وفي هذه الحالة يزداد المعاش بواقع (٥%) سنوياً عن الأشهر الكاملة من المدة . من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الصرف .

" مادة (٩) "

استثناءً من القواعد السابقة تحسب مدة الاشتراك في التأمين التكميلي بالنسبة للفئات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه وفقا للقواعد المنصوص عليها في الفصل المذكور.

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة يعتبر المعاش المنصوص عليه في البند (٢) من المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه مستحقاً عن مدة اعتبارية مقدارها عشرون سنة.

" مادة (١٠) "

المحامي مسفر عايش



في حالة عدم استحقاق التأمين الأساسي من التأمين الأساسي ، يجوز للمؤمن عليه صرف مكافأة تقاعد من التأمين التكميلي في الحالات التي تنصرف فيها المكافأة من التأمين الأساسي ، وذلك بالقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتحسب المكافأة المذكورة بالطريقة التي يحسب بها رصيد المؤمن عليه في هذا التأمين مع استخدام نسبة (١٥٪) لجميع الأعمار ما لم يكن مقابل الضم محسوباً على أساس نسبة اقل فتستخدم النسبة الأخيرة بمقدارها .

" مادة (١٢) "

يجوز للمؤسسة ان تستبدل نقوداً بحقوق أصحاب المعاشات في التأمين التكميلي، وذلك وفقاً للاحكام المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب السادس من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه فيما عدا الفقرة الثانية من المادة (٧٧) من القانون المذكور.

واستثناءً مما تقدم لا تترتب أية حقوق استبدالية على ضم مدد بمعدل يقل عن (١٥٪) من المرتب .

" مادة (١٢) "

إذا عاد صاحب المعاش التكميلي الى الاشتراك في التأمين ، فإنه عند انتهاء الاشتراك يعاد حساب المعاش التكميلي عن مجموع مدد الاشتراك في التأمين السابقة للعودة واللاحقة لها إذا بلغت مدة الاشتراك الاخيرة سنة أو اكثر وكانت فترة استحقاق المعاش الاخيرة التي لا تخضع للتأمين تقل عن سنة .

وفي غير الحالات المشار اليها في الفقرة السابقة يحسب المعاش التكميلي عن المدة اللاحقة وحدها ويضاف الى المعاشات المستحقة عن المدد السابقة .

" مادة (١٣) "

في حالة استحقاق المعاش التقاعدي عن التأمين الأساسي بسبب وفاة المؤمن عليه تناف قيمة المعاش التكميلي الى المرتب أو المعاش حسب الحالة عند تحديد مقدار منحة الوفاة، ويتحمل صندوق التأمين التكميلي بالقيمة المضافة.

إذا قل مجموع المعاش التقاعدي والمعاش التكميلي عن المعاش التقاعدي محسوباً عن كامل مدة الاشتراك وعلى أساس المرتب في التأمين الأساسي في اليوم السابق على تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي مضافاً إليه المعاش التكميلي المستحق عن مدة الاشتراك في التأمين التكميلي محسوباً على أساس المقدار الزائد على المرتب الذي حسب على أساسه المعاش التقاعدي، يزداد المعاش التكميلي بقيمة الفرق وتعتبر الزيادة جزءاً منه.

المحامي مسفر عايش

mesferlaw.com" مادة (١٤) "

يعتبر المعاش التكميلي جزءاً من المعاش التقاعدي وتسري عليه كافة أحكامه فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في هذا القانون.

" مادة (١٦) "

تسري أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه - عدا المادة (٢٠) منه - وذلك فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه.

" مادة (١٧) "

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١/١/١٩٩٥.

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير المالية
ناصر عبد الله الروضان

جدول رقم (١)
المحامي مسفر عايش

www.mesferlaw.com

للمؤمن عليه

الشريحة بالدينار	رقم شريحة الاشتراك
١٠٠	١
٢٠٠	٢
٣٠٠	٣
٤٠٠	٤
٥٠٠	٥
٦٠٠	٦
٧٠٠	٧
٨٠٠	٨
٩٠٠	٩
١٠٠٠	١٠

ملاحظات :

(١) يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة شرائح جديدة تزيد على أعلى شريحة من الشرائح الواردة في هذا الجدول.

(٢) يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وضع الشروط والقواعد التي يتم وفقاً لها اختيار شريحة بدء الاشتراك أو تعديلها أو تعديل الشريحة التي تؤدي على أساسها الاشتراكات إلى شريحة أعلى أو أدنى .

جدول رقم (٢)

بتحديد المعاش التكميلين

السن عند استحقاق المعاش	المبلغ من الرصيد الذي يقابل ديناراً من المعاش الشهري
٢٠٢	٤٢
٢٠٠	٤٣
١٩٨	٤٤
١٩٦	٤٥
١٩٤	٤٦
١٩٢	٤٧
١٩٠	٤٨
١٨٨	٤٩
١٨٦	٥٠
١٨٣	٥١
١٨٠	٥٢
١٧٧	٥٣
١٧٤	٥٤
١٧١	٥٥
١٦٨	٥٦
١٦٥	٥٧
١٦٢	٥٨
١٥٩	٥٩
١٥٦	٦٠
١٥٣	٦١
١٥٠	٦٢
١٤٤	٦٣
١٣٨	٦٤
١٣٢	٦٥ أو أكثر
١٢٦	
١٢٠	

ملاحظات:

- (١) في حساب السن عند استحقاق المعاش يجبر كسر السنة الى سنة .
- (٢) يحدد المعاش التكميلي الشهري بما يعادل ناتج قسمة مقدار الرصيد على المبلغ المقابل للسن المبين بالجدول .
- (٣) في تحديد المعاش التكميلي تعامل حالات العجز الكامل والعجز عن الكسب والوفاة على أساس سن المتين اذا كانت السن تقل عن ذلك .

أساس حساب الرصيد	السن عند استحقاق المعاش
١٥ر٠٠ ٪	٤٥ أو أقل
١٥ر٦٧ ٪	٤٦
١٦ر٢٢ ٪	٤٧
١٧ر٠٠ ٪	٤٨
١٧ر٦٧ ٪	٤٩
١٨ر٢٢ ٪	٥٠
١٩ر٠٠ ٪	٥١
١٩ر٦٧ ٪	٥٢
٢٠ر٢٢ ٪	٥٣
٢١ر٠٠ ٪	٥٤
٢١ر٦٧ ٪	٥٥
٢٢ر٢٢ ٪	٥٦
٢٣ر٠٠ ٪	٥٧
٢٣ر٦٧ ٪	٥٨
٢٤ر٢٢ ٪	٥٩
٢٥ر٠٠ ٪	٦٠ أو أكثر

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



ملاحظات:

- (١) في حساب السن عند استحقاق المعاش يجبر كسر السنة إلى سنة .
- (٢) مع مراعاة الملاحظتين (٥،٢) التاليين ، يحسب الرصيد على النحو التالي:-
(الأساس المقابل للسن x متوسط المرتب الشهري المشار إليه في الملاحظة (٢) x مدة الاشتراك في التأمين بالشهور) .
- (٣) في حساب الرصيد يقصد بمتوسط المرتب الشهري ناتج حسمه مجموع المرتبات التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك في التأمين التكميلي على عدد اشهر هذه المدة ، ثم يوزن هذا الناتج بواقع (٥٪) سنويا عن مدة تعادل نصف الفترة من تاريخ الاشتراك في التأمين حتى نهايته مضافا إليها كامل المدة من تاريخ انتهاء الاشتراك حتى تاريخ الواقعة المنشئة للحق في صرف المعاش التقاعدي ، وفي حساب مجموع هاتين المديتين يجبر كسر الشهر إلى شهر ويعتبر الشهر جزءا من (١٢) جزءا من السنة .
ويعتبر المرتب الذي حسب على أساسه مقابل سم الممدد المددومة في حسم المرتب الذي سددت على أساسه الاشتراكات .
- (٤) في حساب مدة الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر إلى شهر .
- (٥) في حساب الرصيد تعامل حالات استحقاق المعاش بسبب العجز الكامل أو العجز عن الكسب أو الوفاة على أساس سن الستين إذا كانت السن تقل عن ذلك كما تضاف إلى مدة الاشتراك في التأمين مدة اعتبارية تعادل الفرق بين السن الحقيقية في تاريخ الاستحقاق وبين سن الستين وذلك دون مقابل .
- ولا يسري حكم الفترة السابقة على الحالات التي تستحق خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاشتراك الاختياري في التأمين التكميلي ما لم يكن العجز أو الوفاة ناتجا عن حادث .